الملك عبدالله ماهر فـــ
سيســـتمر نفوذها القـــ

رجل كل المراحل

يتمتع العاهل السعودي الجديد بخبرة تمتد الى نحو عشر سنوات، في السيطرة على أكبر احتياطيات النفط الخام في العالم. كما انه ماهر في استخدام النفوذ الذي تتمتع به المملكة في أسواق الطاقة العالمية.

ففي ظل الملك عبد الله بن عبد العزيز ستستمر الرياض في اداء دورها السابق، في التخفيف من حدة التقلبات في سوق النفط، الذي كان قد تبناه كولي للعهد بعد اصابة الملك فهد بأزمة صحية عام ١٩٩٥. وقال بول هورسنل من باركليز كابيتال: «ولي العهد، الذي أصبح ملكا الان، كان له دور كبير في وضع السياسة النفطية للسعودية، لذلك فمن المستبعد أن يحدث أي تغير كبير».

ورغم حرص المسؤولين السعوديين على عدم ذكر مستوى مستهدف لسعر النفط، فانهم يرون أن سعر ٥٠ دولاراً مرتفع جداً، بما قد يلحق الضرر بالاقتصاد العالمي.

وفي محاولة للحفاظ على استمرار امدادات النفط في الأسواق العالمية، رفعت الرياض انتاجها في الاشهر الاخيرة الى ٩,٥ مليون برميل يوميا، لتصبح مسؤولة عن توريد ١١ في المائة من الامدادات العالمية، وليرتفع إنتاج أوبك الى أعلى مستوى منذ ٢٥ عاما. وقال مصدر سعودي، في أعقاب اعلان وفاة الملك فهد ان السعودية ستستمر في تلبية كل ما يطلبه العملاء. لكن رغم ارتفاع معدلات ضخ النفط من جانب دول أوبك وعلى رأسها السعودية، فما زال سعر النفط قريبا من مستواه القياسي ٦٢,١٠ دولار مع ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة، خاصة في اسيا، مما حد من طاقة الانتاج الاحتياطية. وتملك السعودية نسبة كبيرة من الطاقة الاحتياطية. ومع الضغوط على الطاقة الانتاجية تزايدت ضغوط شركات النفط العالمية على كبار المنتجين لازالة الحواجز أمام الاستثمار. لكن من المستبعد ان يخفف الملك عبد الله من تشدد الرياض فيما يتعلق بالمشاركة الاجنبية في قطاع النفط.

وقال مدير شركة نفطية غربية: «ما من سبب يدعو الملك عبد الله لتغيير سياسة قائمة في العقد الاخير».

لذلك فإن الوصول إلى حقول النفط السعودية هو أقل ما يشغل بالنا الآن». يقول مسؤولون سعوديون، إن خبرة شركة أرامكو السعودية والسيولة المتوفرة لديها تمكنها من تحديد وتيرة أعمال تطوير الصناعة النفطية، إذ أن قطاع التنقيب والانتاج محظور على الشركات الاجنبية منذ السبعينات. وتبلغ احتياطيات السعودية ٢٦٤ مليار برميل.

ـــي التأثير في سوق النفط والرياض
ـــوي في سوق الطاقة العالمي

•• الملك عبد الله عزز الانفتاح على الشراكة الأجنبية مع الشركات العالمية وصاغ علاقة أقوى مع روسيا والصين

وتمثل ايرادات تصدير النفط ما يتراوح بين ٩٠ و٩٥ في المائة من اجمالي ايرادات التصدير في المملكة وما بين ٧٠ و٨٠ في المائة من اجمالي ايرادات الدولة.

وفي ضوء مخاوف الدول المستهلكة خرجت الرياض عن المألوف لطمأنة الاسواق في ما يتعلق بالامدادات، ووعدت بالحفاظ على طاقة احتياطية تتراوح بين ١,٥ مليون ومليوني برميل يوميا. واستخدمت الرياض هذه الطاقة الاحتياطية في زيادة الانتاج عام ٢٠٠٣ لتعويض نقص في انتاج فنزويلا ونيجيريا، وللحد من ارتفاع الاسعار قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق. وللحفاظ على الطاقة الاحتياطية ومجاراة نمو الطلب ستبدأ السعودية برنامجا تبلغ استثماراته ٥٠ مليار دولار لزيادة الطاقة الانتاجية الى ١٥ مليون برميل يوميا من ١١ مليون برميل في اليوم حاليا.

ونوقشت هذه الخطة في اجتماع عقده الملك عبدالله مع الرئيس الأميركي جورج بوش في مزرعته في تكساس في ابريل (نيسان) الماضي. وتستورد الولايات المتحدة نحو ١,٦ مليون برميل في اليوم من النفط السعودي من اجمالي وارداتها البالغة نحو عشرة ملايين برميل يوميا.

وبينما تظل أهمية الأسواق في أميركا الشمالية واوروبا قائمة بالنسبة للرياض، فان شركة أرامكو السعودية تهدف لزيادة مبيعاتها في الأسواق الآسيوية، التي تستهلك نحو ٦٠ في المائة من اجمالي المبيعات السعودية من النفط الخام في الخارج أي نحو ٤,٥ مليون برميل في اليوم.

وقد ساهم الملك عبد الله في تسهيل التعاملات بين أعضاء منظمة أوبك، خاصة في ما بين السعودية وإيران ثاني أكبر منتج في المنظمة. ولا تتردد السعودية في استخدام نفوذها لضمان تعاون المنتجين الاخرين من خارج أوبك اذا لزم الامر. فعندما انخفضت أسعار النفط الى عشرة دولارات عام ١٩٩٨ كان للملك عبد الله دور أساسي في تنظيم تخفيضات كبيرة في الانتاج، من جانب النرويج والمكسيك، وهما غير أعضاء في أوبك.

ومن انجازات الملك الجديد أيضا، صياغة علاقات أقوى مع روسيا أكبر منافس للسعودية خارج أوبك، ومع الصين أكبر الاسواق الجديدة المبشرة. وأسفرت جهوده عن توقيع صفقات مع شركات للتنقيب عن الغاز في السعودية التي تبلغ احتياطياتها منه ٢٣٦ تريليون قدم مكعبة.

وكان الملك عبد الله قد فتح الباب للشركات الاجنبية لدخول قطاع الغاز السعودي عام ١٩٩٨ عندما اختار ثمانية من أكبر شركات العالم للاستثمار في مشروع لفتح صناعة الغاز الطبيعي باستثمارات تبلغ ٢٥ مليار دولار. لكن خلافات ثارت حول الشروط التجارية، ولم تتم الموافقة سوى على مشروع واحد تبلغ استثماراته ملياري دولار وتشارك فيه مجموعة شل وشركة توتال... (الشرق الأوسط ٩٧٤٤)